

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يسجل تحسناً قوياً في أوضاع التشغيل

النتائج الأساسية:

- توسع الإنتاج لم يشهد تغييراً كبيراً عن شهر يونيو. ولكن نمو الطلبات الجديدة شهد تسارعاً
- زيادة الطلب من أسواق التصدير بأسرع وتيرة في ستة أشهر
- تحرير معدل الوظائف الجديدة

التصدير الجديدة. تحرر معدل خلق الوظائف الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط في شهر يوليو. حيث أشار أغلبية أعضاء اللجنة إلى عدم تغيير أعداد القوى العاملة. تحسن أداء الموردين خلال فترة الدراسة الأخيرة. حيث تم الاتفاق مع الموردين على سرعة التسليم للمساعدة في تلبية متطلبات العمل. في الوقت ذاته، شهدت الأعمال المتعلقة تراجعاً للمرة الأولى في ثلاثة أشهر. وإن كان ذلك هامشياً فقط.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة صعوداً في شهر يوليو. كما شهد معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج صعوداً طفيفاً عن الشهر السابق. ولكنه ظل دون المتوسط العام لسلسلة الدراسة. في حين تم ربط زيادة أسعار الشراء بزيادة أسعار المواد الخام والضغط التضخمي العامة. وكانت زيادة تكاليف المعيشة هي المسؤولة عن الزيادة الأخيرة في الأجور.

استجابة لزيادة ضغوط التكاليف. قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط بزيادة أسعار البيع. وإن كان ذلك هامشياً فقط. حيث أشار حوالي 3% من الشركات إلى زيادة أسعار المنتجات. في حين أبلغت الغالبية عن عدم وجود تغيير منذ شهر يونيو.

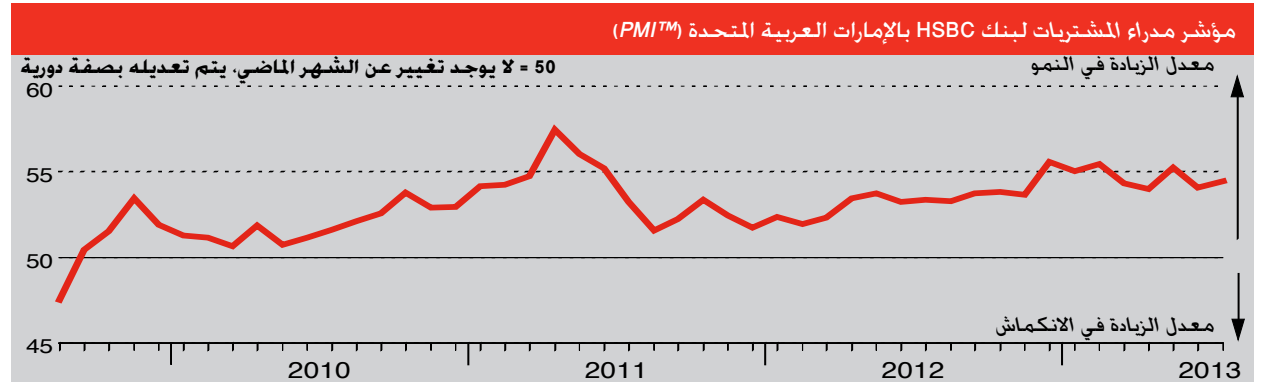
كانت زيادة الأعمال الجديدة هي المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة في أنشطة الشراء ومخزون المشتريات. شهدت أنشطة الشراء زيادة بوتيرة أسرع قليلاً عما كانت عليه في شهر يونيو. وقد تراكم المخزون بثاني أسرع معدل في 26 شهراً.

أظهرت بيانات شهر يوليو زيادات أخرى في مستويات الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة. في الوقت ذاته، شهدت الطلبات الجديدة الواردة من الخارج زيادة بأقوى معدل لها منذ شهر يناير وسجلت مستويات التوظيف زيادة أخرى. وإن كان ذلك بأبطأ وتيرة في ثمانية أشهر.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - 54.5 نقطة في شهر يوليو مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً عن قراءة شهر يونيو والتي كانت 54.1 نقطة مما أدى إلى وصول فترة تحسن أوضاع التشغيل الحالية إلى 47 شهراً.

سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط زيادة في مستويات الإنتاج في شهر يوليو. مع إشارة 16% من المشاركين إلى وجود زيادة في النشاط. ولم يشهد معدل التوسع تغييراً كبيراً عما كان عليه في شهر يونيو. في الوقت ذاته، شهدت الطلبات الجديدة زيادة بوتيرة متسارعة. ارتبطت بشكل أساسي بتقديم منتجات جديدة. وتحسن جهود المبيعات وتحسن الأوضاع الاقتصادية. كما شهدت الأعمال الواردة من الخارج زيادة أيضاً بمعدل أسرع مما كان عليه في شهر يوليو. كانت الزيادة في حجم الطلب الخارجي هي الأقوى خلال ستة أشهر. وقد عزى أعضاء اللجنة هذا إلى السمعة الجيدة التي تتمتع بها المنتجات الإماراتية وتحسن أوضاع السوق.

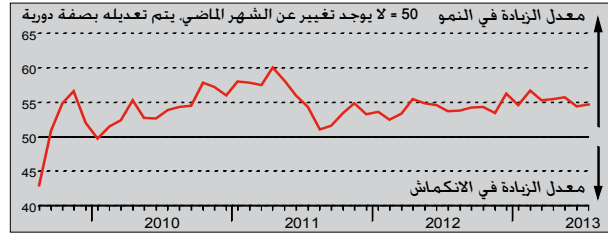
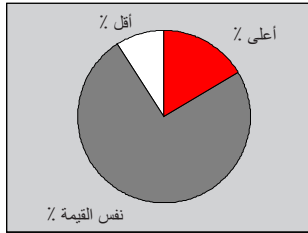
وعلى عكس الزيادات الحادة التي شهدتها الطلبات الجديدة وأعمال



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المنشورة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغيير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويتقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

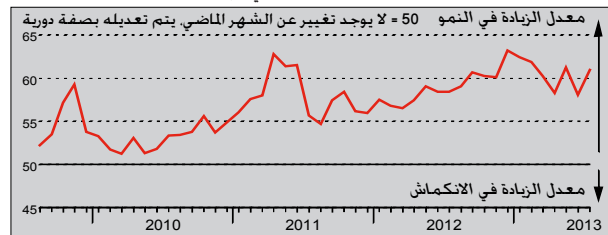
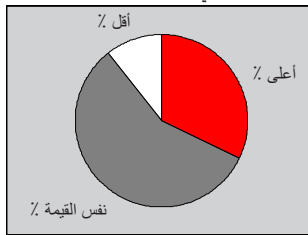
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



سجل مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر يوليو. مشيراً إلى نمو الأعمال الجديدة لدى شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات العربية المتحدة. وقد شهد الإنتاج زيادة للشهر 42 على التوالي. وكان معدل التوسع متماشياً مع المعدل المسجل في شهر يونيو. كما كان الطلب المتزايد من الأسواق المحلية والأجنبية هو المسؤول عن الجانب الأكبر من الزيادة الأخيرة. طبقاً للمشاركين في الدراسة.

مؤشر الطلبات الجديدة

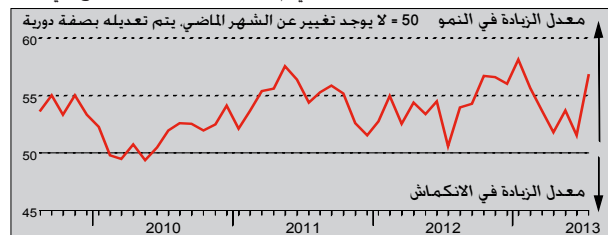
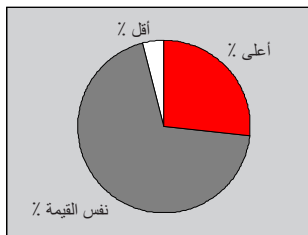
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت البيانات المسجلة في شهر يوليو زيادة أخرى في الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. مع إبلاغ 32% من أعضاء اللجنة عن زيادة الأعمال الجديدة. كان معدل التوسع قوياً وكان أعلى من المتوسط العام المسجل على مدار الدراسة. وقد ربط أعضاء اللجنة الزيادة الأخيرة بطرح المنتجات الجديدة، وتحسن جهود المبيعات والأوضاع الاقتصادية الجيدة.

طلبات التصدير الجديدة

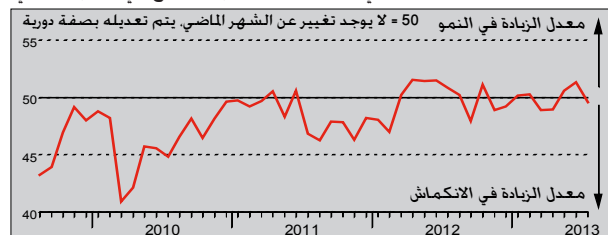
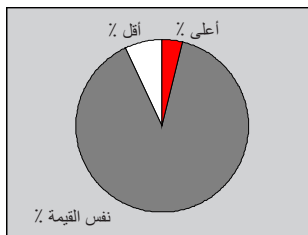
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط ارتفاعاً في شهر يوليو. وكان معدل الزيادة هو المعدل الأقوى في ستة أشهر. كما أبلغ حوالي 27% من الشركات عن زيادة الطلب من الأسواق الأجنبية. في حين أبلغ 4% فقط عن وجود تراجع. وطبقاً للأدلة المتواترة. كانت الزيادة الأخيرة مدفوعة بالسمعة الطيبة للمنتجات المصنوعة في الإمارات العربية المتحدة وتحسن أوضاع السوق.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

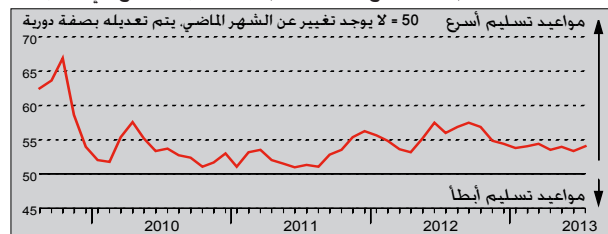
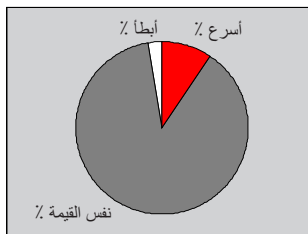
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تراجع مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط في شهر يوليو. وظهر ذلك من خلال مؤشر الأعمال المتراكمة الذي سجل دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. كما تراجع الأعمال المعلقة للمرة الأولى في ثلاثة أشهر. إلا أن معدل الاستنزاف كان هامشياً فقط.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

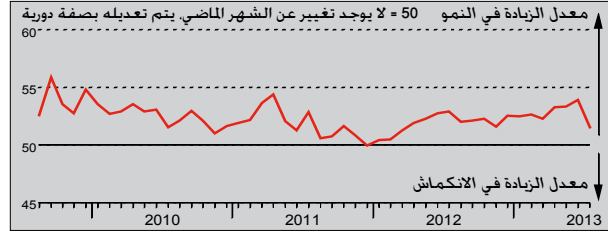
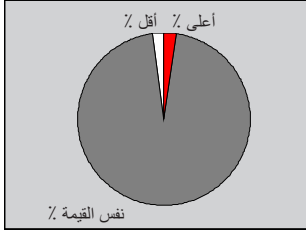
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



كما هو الحال على مدار عمر الدراسة التي بدأت منذ أربع سنوات. شهدت مواعيد تسليم الموردين قصراً خلال شهر يوليو. كان معدل تحسن مواعيد التسليم هو المعدل الأقوى في أربعة أشهر. رغم أنه جاء دون متوسط الدراسة. وقد تم الاتفاق مع الموردين على سرعة مواعيد التسليم تماشياً مع زيادة متطلبات الإنتاج.

مؤشر التوظيف

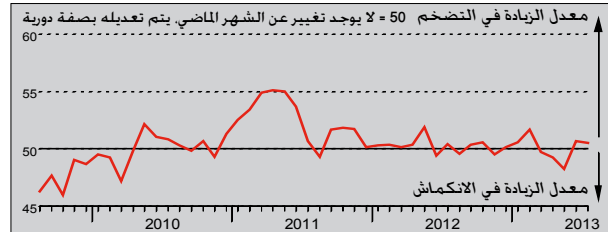
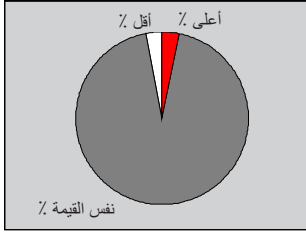
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة زيادة أخرى في أعداد القوى العاملة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط. ولكن معدل خلق الوظائف الجديدة تراجع إلى أدنى مستوى له منذ شهر نوفمبر الماضي. أشار غالبية المشاركين في الدراسة إلى عدم تغيير مستويات التوظيف. وقام 2% فقط بزيادة أعداد العاملين.

مؤشر أسعار الإنتاج

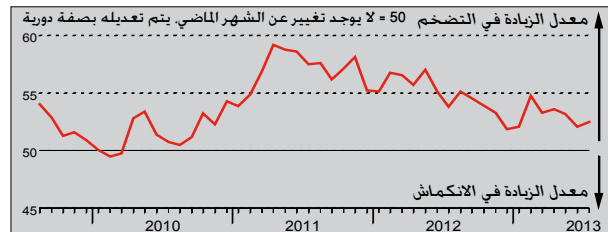
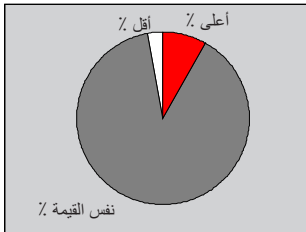
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتجة للنفط بزيادة أسعار منتجاتها للشهر الثاني على التوالي خلال شهر يوليو. وقد عزى بعض أعضاء اللجنة الزيادة إلى ارتفاع أسعار السوق. كان إجمالي معدل تضخم الأسعار هامشياً فقط. حيث أشارت الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة إلى عدم تغيير أسعار البيع عما كانت عليه الشهر السابق.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

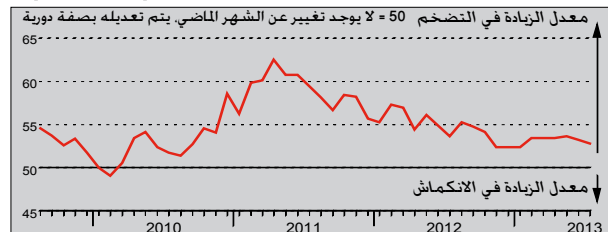
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر يوليو. مشيراً إلى زيادة أخرى في ضغوط الأسعار لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. في حين ارتفع معدل تضخم التكاليف عما كان عليه في فترة الدراسة السابقة في شهر يوليو. كانت الزيادة الأخيرة في أسعار مستلزمات الإنتاج ضعيفة في الإطار التاريخي للبيانات.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

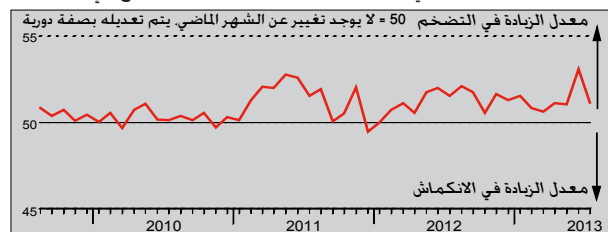
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط أسعار الشراء لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط زيادة أخرى في شهر يوليو. مما أدى إلى وصول الفترة الحالية من تضخم أسعار الشراء إلى 41 شهراً. وكانت زيادة أسعار المواد الخام والضغوط التضخمية العامة هي المحركات الرئيسية للتضخم الأخير في التكاليف. طبقاً للمشاركين في الدراسة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

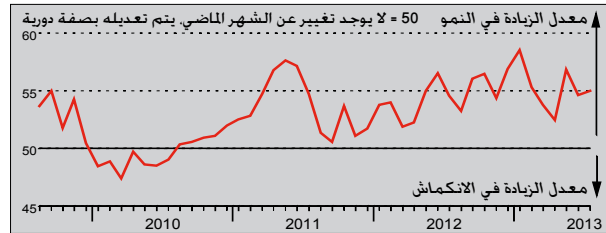
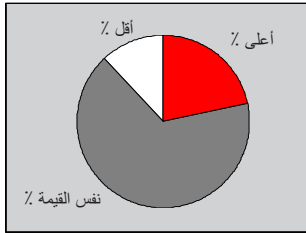
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت تكاليف التوظيف لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة صعوداً في شهر يوليو. وقد حذر معدل تضخم الأجور عن الشهر السابق وجاء متمشياً مع المتوسط العام لسلسلة الدراسة. كما كانت هناك بعض الأدلة المتواترة على أن الزيادة الأخيرة في الأجور كانت نتيجة لزيادة تكاليف المعيشة.

مؤشر عروض الشراء

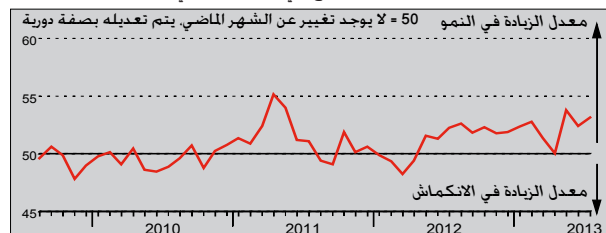
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط عن زيادة أنشطة الشراء في شهر يوليو مدفوعة بزيادة الأعمال الجديدة. شهد معدل التوسع ارتفاعاً طفيفاً عما كان عليه في شهر يونيو. مع إشارة قرابة 22% من أعضاء اللجنة عن زيادة في حجم المشتريات. وبذلك تكون أنشطة الشراء قد شهدت زيادة كل شهر على مدار ثلاث سنوات متتالية.

مؤشر المخزون من المشتريات

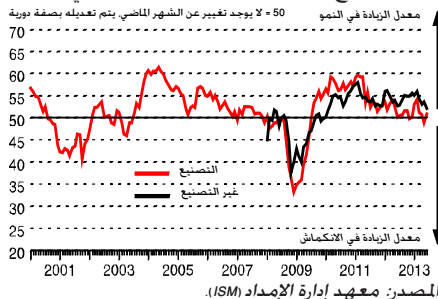
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر يوليو زيادة مخزون مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. وظهر ذلك من خلال مؤشر مخزون المشتريات الذي يتم تعديله دورياً حيث جاءت قراءته فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد أبلغت الشركات أن زيادة الأعمال الواردة قد أدت إلى المزيد من تراكم مخزون المشتريات.

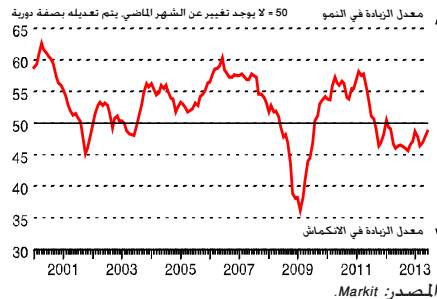
مؤشرات PMITM الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



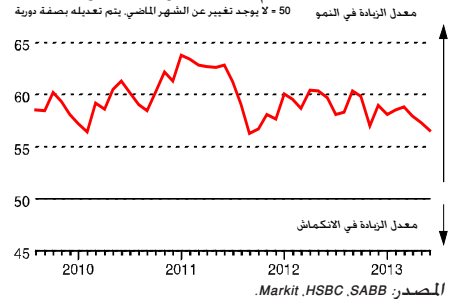
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



المصدر: Markit, HSBC, SABB.

أشارت بيانات معهد إدارة التوريدات الأمريكي للصناعات ISM إلى تحسن في إجمالي أوضاع التشغيل لدى قطاع الصناعات في الولايات المتحدة مع تسجيل المؤشر الرئيسي PMI لـ 50.9 نقطة في شهر يونيو. بارتفاع عن 49.0 نقطة في شهر مايو. كانت قراءة شهر يونيو هي الأقوى في الربع الثاني. وقد تحسنت أوضاع التشغيل لدى القطاع غير الصناعي. وإن كان ذلك بمعدل أقل. سجل المؤشر الرئيسي أدنى قراءة له في 40 شهراً حيث سجل 52.2 نقطة في شهر يونيو. متراجفاً عن 53.7 نقطة في شهر مايو.

سجل مؤشر الإنتاج المركب لمؤشر مدراء المشتريات (PMITM) التابع لشركة ماركيت في منطقة اليورو 48.7 نقطة في يونيو بارتفاع عن قراءة شهر مايو 47.7 نقطة. مشيراً إلى تحسن معدل الانكماش في الإنتاج الاقتصادي إلى أدنى مستوى في 15 شهراً. ومع ذلك، أشارت القراءة الأخيرة إلى أن مجمل النشاط قد شهد هبوطاً في كل شهر من الشهور الـ 17 الماضية.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) الرئيسي 56.6 نقطة في شهر يونيو. متراجفاً عن قراءة شهر مايو التي كانت 57.3 نقطة. مشيراً إلى استمرار التحسن في أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. ومع ذلك، فقد تباطأت وتيرة التحسن للشهر الثالث على التوالي. وكانت من بين الأضعف على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 47 شهراً.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المثوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMITM) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر «Purchasing Managers' IndexTM» و «PMITM» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit و «شعار Markit» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.